

# II

ورقة بعنوان:

فقه السياسة الشرعية عند الامام الباجي

د. ابراهيم أحمد محمد الصادق الكاروري  
عميد كلية الشريعة والقانون – جامعة أمدرمان الإسلامية

# II

فقه السياسة الشرعية عند الامام الباجي

ل:

تتناول هذه الورقة البحثية فقه السياسة الشرعية عند الامام الباجي وذلك لبيان الرؤية السياسية عند الامام من خلال ما كتبه من تقارير فقهية ووصايا وتوجيهات ارشادية تتصل بفقه السياسة الشرعية اضافة الى الموقف السياسي الواقعي للامام في علاقته بالسلطة الحاكمة حينها، كما أن الحديث عن السياسة الشرعية يتصل بنسقية الفقه المالكي بصورة عامة فالامام الباجي هو أحد كبار الفقهاء في المذهب ويعتبر رأيه مخزن لعمل اجتهادي شامل ودقيق يتناسب ومكانته واحاطته بفقه المذهب والمدارس الفقهية الأخرى، إن الحديث عن السياسة الشرعية يعتبر من المداخل المهمة لقراءة تطور الفقه السياسي باعتباره مدخلاً للنمو الحضاري ولقراءة الواقع الذي تشكله السياسة في بيان العلاقة بين الحاكم والمحكوم والنظر في بعض القضايا الطارئة والنوازل والتعامل معها في ضوء الفقه المقاصدي والسياسي العام مما يؤكد شمول الفقه الاسلامي وحيويته والقدرات العلمية والمعرفية لفقهاء الاسلام.

أهداف البحث:

هدف هذا البحث إلى بيان أسس الفكر السياسي عن الامام الباجي ومركزاته المنهجية وتوضيح ملامح فقه السياسة الشرعية عند الامام.

أهمية البحث:

يمكن الاشارة لأهمية البحث من خلال الآتي:

1. التعرف على تجليات الفقه السياسي في عصر الامام الباجي.
2. تزويد الخزينة الفقهية السياسية بأحكام فقهية لها خصوصيتها وتميزها في الفقه المالكي.

مشكلة البحث:

يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال الأسئلة الآتية:

1. ما هي ملامح الفقه السياسي عند الامام الباجي؟
2. هل تؤثر المتغيرات الظرفية على الفقه السياسي؟
3. هل هناك خصوصية للفقه السياسي في المدرسة المالكية؟

منهج البحث:

اتخذت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن.

خطة البحث:

اشتمل البحث على الآتي:

1. المبحث الأول: مفهوم السياسة الشرعية وخصائصها في المذهب.
2. المبحث الثاني: التعريف بالامام الباجي من خلال البيئة السياسية وعلاقته بالحكام.
3. المبحث الثالث: جوانب من فقه السياسة الشرعية عند الامام الباجي
4. الخاتمة والتوصيات.

## المبحث الأول

مفهوم السياسة الشرعية وخصائصها في المذهب

سوف نتناول في هذا المبحث مفهوم السياسة الشرعية وموضوعاتها:

أولاً : مفهوم السياسة الشرعية :

والتي عرفها أهل العلم: بأنها الأحكام التي تنظم بها مرافق الدولة وتدبر بها شؤون الأمة مع مراعاة أن تكون متفقة مع روح الشريعة نازلة على أصولها الكلية محققة أغراضها الاجتماعية ولو لم يدل عليها شيء من النصوص التفصيلية الجزئية الواردة في الكتاب والسنة فقاعدة رفع الحرج، وقاعدة سد الذرائع ومبدأ الشورى والرجوع بمعضلات الأمور إلى أهل الذكر والرأي هي من أصول الشريعة المحكمة ومبادئها العامة التي يجب أن تعتمد عليها السياسة فهي سياسة مبنية على الإيمان بأن أصولها وحي من الله تعالى<sup>1</sup>.

وربما عرفت عند بعض الفقهاء بصورة أخص من ذلك مما فيه زجر وتأديب ولو بالقتل ولذا عرفها بعضهم بأنها تغليظ جناية لها حكم شرعي حسماً لمادة الفساد وقيل السياسة والتعزير مترادفان<sup>2</sup>.

1/ السياسة الشرعية والفقه الإسلامي - عبد الرحمن تاج - ط1 1953م - مطبعة دار التأليف - مصر - ص10.  
2/ أنظر معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء - د. نزيه حماد - المعهد العالمي للفكر الإسلامي - الولايات المتحدة الأمريكية - ط1 1993 - ص159.

وعدم دلالة شيء من النصوص الواردة في الكتاب أو السنة على أحكام السياسة الشرعية تفصيلاً لا يضر ولا يمنع من أن نصفها بوصف الشرعية. إنما الذي يضر ويمنع من ذلك أن تكون لتلك الأحكام مخالفة حقيقة لنص من النصوص التفصيلية التي أريد بها تشريع عام للناس في كل زمان ومكان. فمتى سلمت من هذه المخالفة وكانت متمشية مع روح الشريعة ومبادئها العامة كانت نظاماً إسلامياً وسياسة شرعية.

يقول ابن فرحون في كتابه تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام.. والسياسة نوعان: سياسة ظالمة فالشرع يحرمها وسياسة عادلة تخرج الحق من الظالم وتدفع كثيراً من المظالم، وتردع أهل الفساد، ويتوصل بها الى المقاصد الشرعية. فالشرعية يجب المصير اليها والاعتماد في اظهار الحق عليها وهي باب واسع تضل فيه الأفهام وتزل فيه الأقدام واهماله يضيع الحقوق ويعطل الحدود ويجري أهل الفساد ويعين أهل العناد والتوسع فيه يفتح أبواب المظالم الشنيعة ويوجب سفك الدماء وأخذ الأموال بغير الشريعة<sup>3</sup>.

والخلاصة في ذلك أن الحكم: الذي تقتضيه حاجة الأمة يكون سياسة شرعية معتبرة إذا توافر فيه أمران:

**الأول:** أن يكون متفقاً مع روح الشريعة الإسلامية معتمداً على قواعدها الكلية ومبادئها الأساسية، وهي قواعد محكمة لا تقبل التغيير والتبديل ولا تختلف باختلاف الأمم والعصور.

**الثاني:** ألا يناقض مناقضة حقيقية دليلاً من أدلة الشريعة التفصيلية التي يثبت شريعة عامة للناس في جميع الأزمان والأحوال فإذا لم يكن هناك دليل تفصيلي يدل على شيء في محل الحكم الذي يثبت من طريق السياسة فالأمر ظاهر: من حيث أنه ليس في ذلك مخالفة أصلاً. ومن أجل هذا لم يكن ما فعله ابو بكر من جمع القرآن في مصحف واحد مخالفة للدين. أو إحداثاً لشيء من شريعة الإسلام، كما أنه ليس من الإحداث في الشريعة ما أنشأه عمر من الدواوين والجيوش وما فرضه من وظيفة الخراج ولا ما فعله عثمان من جمع الناس على مصحف واحد وأمره بإحراق ما عداه من المصاحف ولا ما أنشأه من أذان في يوم الجمعة لم يكن معهوداً من قبل<sup>4</sup>.

3 أنظر: تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام- برهان الدين أبو الوفاء ابراهيم ابن الامام شمس الدين اب عبد الله محمد ابن فرحون - خرج أحاديثه وعلق عليه الشيخ جمال مرعشلي - الرياض - دار عالم الكتب - ط2003م - ج 2 - ص 115.  
4 / السياسة الشرعية والفقہ الإسلامي - عبد الرحمن تاج- مصدر سابق - ص 15.

وقد استعمل أبو يعلى عبارة السياسة بما يفيد التخطيط والتدبير بما فيه اجتهاد اداري بقوله: (ما يلزم أمير الجيش من سياستهم والذي يلزمه فيهم عشرة أشياء...) <sup>5</sup>.

ذكر د. وهبه الزحيلي وهو يفرق بين الفقه والسياسة الشرعية: ان الفقهاء القدامكانوا لا يفرقون بين هذين النوعين من الأحكام حتى ظهرت كلمة سياسة في محيط فقهاء الإسلام فأوضحوا المراد وفرقوا بين مدلولي الكلمتين بتخصيص مدلول كلمة سياسة في الأحكام التي شأنها ألا تبقى على وجه واحد بل تختلف باختلاف العصور والأحوال وعلى حسب ما يترتب عليها من النتائج والآثار والأحكام التي لا نجد لها دليلاً خاصاً من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس وانما ترجع إلى قواعد رفع الحرج ودفع الضرر والحكم بالعدل والعمل بمبدأ سد الذرائع والاستصحاب والاستحسان ومراعاة العرف والمصالح المرسلّة، وعندئذ تكون فائدة السياسة الشرعية مسايرة التطورات الاجتماعية والقدرة على الوفاء بمطالب الحياة وتحقيق مصالح الأمة المتجددة على وجه يتفق مع مبادئ الإسلام العامة <sup>6</sup>.

ثانياً : موضوعات ومقاصد السياسة الشرعية:

أ. موضوعات علم السياسة الشرعية:

يدخل ضمن علم السياسة الشرعية الموضوعات التالية.

- تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين، والفرد والدولة والسلطة والشعب وبيان الحقوق والواجبات، وهو ما يعرف في العصر الحديث بالحقوق الدستورية.
  - تنظيم علاقة الدولة الإسلامية بغيرها من الدول وفيها الحرب والسلام، وهو ما يعرف بالعلاقات الدولية.
  - تنظيم أسس تحصيل المال وجبايته وكيفية تنظيم استثماره وموارد الدولة ومصارفها، وهذا ما يعرف بالنظام الاقتصادي.
  - تنظيم ما تعلق بالنظام القضائي وطرق القضاء، وبيان وسائل الإثبات، ومعالجة الجريمة وردعها وهذا ما يشملها النظام القضائي <sup>7</sup> وهذا يبين سعة الجوانب التي تناولتها السياسة الشرعية <sup>8</sup>.
- ب. مقاصد السياسة الشرعية:

5/ الأحكام السلطانية - للفاضل أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي - صححه وعلق عليه محمد حامد الفقي - الرياض دار الوطن - ص 44.

6/ سد الذرائع في السلسلة الشرعية والفقه الإسلامي - أ.د. وهبة الزحيلي - سوريا - دار المكتبي - للطباعة والنشر - ط 1 1999 - ص 10.

7/ أنظر السلسلة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها - د. يوسف القرضاوي - القاهرة مكتبة وهبة ط 2 - 2005م - ص 15، وأنظر أثر المصلحة في السياسة الشرعية - د. صلاح الدين محمد قاسم النعيمي بيروت - دار الكتب العلمية - ط 1 - 2009م - ص 124 وما بعدها.

8/ أنظر النظم الإسلامية نشأتها وتطورها - د. صبحي الصالح - بيروت دار العلم للملايين - ط 3 1976 - ص 249 وما بعدها.

يقصد بمقاصد السياسة الشرعية الغايات والأهداف التي تنقصها السياسة الشرعية ويعمل من أجل الوصول إليها

ويمكن إجمال هذه المقاصد في الآتي :

## 1. توحيد الرؤية في الكليات:

بما أن القضايا السياسية قضايا متجددة وواقعية - وقد يقع حولها الإختلاف لاسيما في هذا العصر وهو إختلاف يتأثر بالموقف السياسي والإنتماء الخاص في كثير من الحالات .

فكان لابد من العمل على توحيد الرؤى حول الكليات حتى لا يقع الإختلاف والتنازع بين مصادر الفتوى او بين علماء الأمة مما ينعكس سلباً على أمن المجتمع وسلامته .

ويتأكد ذلك في ظل ما يشهده العالم عامة والعالم الإسلامي من تطور متسارع وظهور بعض القضايا المستجدة والتي تحتاج إلى توحيد رؤية - مثل الوقوف من المخططات الإستعمارية التي تستهدف الأمة في دينها وعقيدها -ومثل المخالفات الإقتصادية - ومخاطر العولمة ونوازل التطور الحضاري<sup>9</sup>. ويتحقق من ذلك :

- تحديد الأهداف والغايات في العمل السياسي ومجانبة الاضطراب في الرؤية والفعل.
- استقامة الرؤى وتحديد الوسائل وآليات التنفيذ.
- جعل الجهد السياسي محققاً لمعاني الحيوية والتجديد الفقهي.
- الإستفادة من البحوث والدراسات التراثية والاجتهادات السابقة وربطها بالواقع.

## 2. تأطير مسارات الإجتهد السياسي وخاصة الفقه المالكي :

إن احسان فقه السياسة الشرعية من خلال تحديد المقاصد وتجديد المنطلقات يثمر توحيداً في الرؤى وتوجيهاً للجهد البحثي والعلمي داخل الأفق الشرعي ويصبح من ثم الإختلاف إختلاف تنوع لا إختلاف تضاد ومن ثم يمكن أن يتحقق ما يسمى بتأطير مسارات الإجتهد السياسي، لتحقيق الإستقامة في الفعل السياسي ولا تصبح السياسة مدخلا للإختلاف والفتن والتنازع - إن فقه السياسة الشرعية هو الذي يضع الإطار الجامع والموحد وتتحقق من ثم الأصالة في الأخذ والمعاصرة في التعاطي. وهذا لايعنى الحجر والتضييق وسلب الحريات.

9/ أنظر: فقه النوازل قضايا فقهية معاصرة - بكر عبد الله أبو زيد - مؤسسة الرسالة - ص9.

وإنما يعني توظيف القدرات والإمكانات ووضعها في مسارها الشرعي حتى تنثمر خيراً وبركة للأمة<sup>10</sup>. ويتحقق من ذلك :

- الضبط المنهجي للفعل والإجتهد السياسي.
  - إبراز نسقية فقهية في العمل السياسي.
  - تحقيق معنى الإيجابية التكاملية في العمل السياسي
  - تمييز رؤية سياسية شرعية أصيلة ووسطية غير خاضعة للحضارات المعارضة والرؤى المعادية.
- ج. خاصية الفقه المالكي:

- وهنا تبرز خصائص الفقه السياسي عند المالكية فقد عرف علم السياسة الشرعية ازدهاراً كبيراً وتحددت مواضيعه ذلك ان فقهاء المذهب اهتموا بفقه النوازل والفوا في ذلك مع اهتمامهم بمسائل الأفضية، وقد اشار إلى ذلك المقرري في نفح الطيب وهو يتحدث عن خطة القضاء بالاندلس ويصفها بأنها من أعظم الخطط عند الخاصة والعامة لتعلقها بأمر الدين وكون السلطان لو توجه عليه حكم حضر بين يدي القاضي، والفقه المالكي هو الذي يعطي مجالاً واسعاً لفقه المقاصد والذرائع والمصالح مما يعين على تأسيس منهجي لفقه السياسة الشرعية.
- يقول الشيخ الشنقيطي وأعلم أن مالكاً يراعي المصلحة المرسله في الحاجيات والضروريات كما قرره علماء مذهبه ودليل مالك على مراعاتها اجماع الصحابة عليها كتولية أبي بكر لعمر واتخاذ عمر سجنًا وكتبه أسماء الجند في ديوان، واحداث عثمان لأذان آخر في الجمعة وأمثال ذلك كثيرة جداً<sup>11</sup>، وأما سد الذرائع فهذا أهل آخر من الأصول التي حمل لواءها المذهب المالكي وعمل بها أكثر من غيره وعلى نحو أوضح من غيره ثم تابعت المذاهب الثلاثة الأخرى بمقدار ما أقلهم في ذلك المذهب الشافعي وهذا أصل من الأصول العمرية الواضحة فقد عرف عمر بسياسته الوقائية واجراءاته الردعية وهو وجه آخر من وجوه رعاية مقصود الشارع في حفظ المصالح ودرء المفاسد<sup>12</sup>.

10/ أنظر: النظرية السياسية الإسلامية في حقوق الإنسان الشرعية دراسة مقارنة - د. محمد أحمد مفتي ود. سامي صالح الوكيل -

دولة قطر - كتاب الأمة - ط1 - شوال 1410 هـ - ص35.

11 أنظر: مذكرة أصول الفقه على روضة لاناظر - الشيخ الشنقيطي - ص168 - وأنظر مقاصد الشريعة عند الامام مالك - د.

محمد أحمد القياتي - دار السلام - ط1 - 2009 - ص156.

12 أنظر: نظرية المقاصد عند الامام الشاطبي - د. أحمد الريسوني - المعهد العالمي للفكر الاسلامي - ط5 - 2007م - ص7 - 8

## المبحث الثاني

### التعريف بالامام الباجي

#### من خلال البيئة السياسية وعلاقته بالحكام

سوف نتناول من خلال هذا المبحث ملامح الواقع السياسي الذي عاشه الامام القاضي أبو الوليد الباجي، المولود في سنة 403 هـ والمتوفى في سنة 474 هـ ، فهو سليمان بن خلف بن سعدون بن أيوب بن وارث الباجي من بطليوس. ثم انتقل أهله إلى باجة الأندلس، ثم سكنوا قرطبة واستقر أبو الوليد بشرق الأندلس، ورحل سنة ست وعشرين أو نحوها فأقام بالحجاز ثلاثة أعوام حجّ فيها أربع حجج وسمع من علمائه.

ودخل الشام فسمع بها من عدد من الفقهاء وسمع بمصر من أبي محمد بن الوليد وغير واحد، ودخل الموصل فأقربها عاماً وحاز علماً كثيراً، وكان مقامه بالمشرق نحو ثلاثة عشر عاماً وجلّ قدره بالشرق والأندلس، وسمع منه بالمشرق نحو ثلاثة عشر عاماً وحاز الرئاسة العلمية بالأندلس، فأخذ عنه بها علم كثير وسمع منه جماعة. وتفقه عليه خلق. ولم يكن بالأندلس قط أتقن منه للمذهب، وكان أبو محمد ابن أبي جعفر وأبو محمد بن حزم الظاهري على بعد ما بينهما كان يقول: لم يكن للمالكية بعد عبد الوهاب مثل أبي الوليد، رحمه الله<sup>13</sup>.

#### الواقع السياسي في الفترة التي عاشها الباجي:

كان الواقع السياسي في الفترة التي عاشها الامام الباجي مضطرباً جداً وكانت الدولة حينها دولة ضعيفة ممزقة بل انما هي دويلات يتولى أمرها مجموعة من الأمراء المتشاكسون الذين فقدوا مقومات القوة والزعامة وأسس التضامن والتماسك وتمثل ذلك في ظهور بعض الامارات التي تستقل بنفسها وتقوم ثم تنهار<sup>14</sup>. وهكذا كانت الممالك في تغير مستمر، بين امتداد وتقلص، وكانت هذه الممالك تتفاوت قوة وأهمية ومساحة، وكانت الفتن والثورات انتلتهم قواها الاقتصادية، فتخور وتضعف ازاء العدو المشترك الذي تحركه المطامع، (ولم يزل ثغر الاندلس يضعف والعدو يقوى والفتنة بين أمراء الأندلس تستعر إلى

13 أنظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك - أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى: 544هـ) - تحقيق: جزء 1: ابن تاوينا الطنجي، 1965 م - جزء 2، 3، 4: عبدالقادر الصراوي، 1966 - 1970 م - جزء 5: محمد بن شريفة - جزء 6، 7، 8: سعيد أحمد أعراب 1983-1981 م - مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب ط1 - ج 4 - ص 802م.

14 تاريخ الاندلس في عهد المرابطين والموحدين ليوسف أشباح: 27 - التاريخ الاندلسي: 355 - دولة الطوائف لعنان: 17.



أن تغلب العدو على جميعهم، ومل من أخذ الجزية ولم يقتع إلا بأخذ البلاد وانتزاعها من أيدي المسلمين)<sup>15</sup>.

وكان بعض ملوك الطوائف يستعين بهؤلاء الأعداء في الدين رغبة في توسيع الرقعة التي يحكمونها، وحرصاً على الاحتفاظ بالنفوذ وتحقيق المصلحة الخاصة، وكانوا يتقلون كاهل رعيته بمطالبهم المالية لتقوية العنصر العسكري واشباع الرغبة في البذخ، وأحياناً لدفع ضرائب نصت عليها معاهدات مع النصارى.

ولم تثمر محاولات راب الصدع وجمع الكلمة، التي قام بها بعض علماء الأندلس ومفكره بل ذهبت أدراج لرياح، قال أبو محمد بن حزم مسجلاً نغمته على هذه الأوضاع المشينة: (اجتمع عندنا في صقع الأندلس أربعة خلفاء كل واحد منهم يخطب له بالخلافة بالموضع الذي هو فيه، وذلك فضيحة لم ير مثلها دلت على الإدبار المؤبد: أربعة خلفاء في مسافة ثلاثة أيام في مثلها، كلهم يدعى بأمير المؤمنين!)<sup>16</sup>.

كما وصف لسان الدين بن الخطيب حالة الأندلس في هذه الفترة الحالكة بقوله: (ذهب أهل الأندلس من الانشقاق والانشعاب والافتراق إلى حيث لم يذهب كثير من الأقطار، مع امتيازها بالمحل القريب والخطة المجاورة لعباد الصليب، ليس لأحدهم في الخلافة ارث، ولا في الامارة سبب، ولا في الفروسية نسب، ولا في شروط الامامة مكتسب، اقتطعوا الأقطار، واقتسموا المدائن الكبار، وجبوا العمالات والأمصار، وجندوا الجنود، وقدموا القضاة، وانتحلوا الألقاب، وكتبت عنهم الكتاب الأعلام، وأنشدهم الشعراء، ودونت بأسمائهم الدواوين، وشهدت بوجود حقهم الشهود، ووقفت بأبوابهم العلماء، وتوسلت إليهم الفضلاء، وهم ما بين محبوب، وبربري مجلوب، ومجدد غير محبوب، وغفل ليس في السراة بمحسوب ... قال الشاعر:

مما يزهدني في أرض أندلس \*\*\* أسماء معتضد فيها ومعتمد

ألقاب مملكة في غير موضعها \*\*\* كالمهر يحكي انقاخاً صولة الأسد)<sup>17</sup>.

في هذه الظروف السياسية القاتمة عاش أبو الوليد الباجي، وواكب الأحداث المتقلبة، وحمل همها واهتم بأمرها، وسعى لجمع الشمل ووحدة الكلمة، واستغل

15 أنظر: فصول الأحكام وبيان مما مضى عليه العمل عند الفقهاء والحكام- للقاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الله الباجي - تحقيق وتقديم الدكتور/ محمد أبو الأجدان - دار ابن حزم - ط1 - 2002م - ص16.

16 أنظر: المصدر السابق - ص 17.

17 أنظر: فصول الأحكام - المصدر السابق - ص 17.

وجاهته لدى بعض الأمراء لارشادهم إلى استعادة قوة الأندلس ومجدها والاستعداد لمواجهة العدو الطامع<sup>18</sup>.

ومن الأمراء المقربين للباجي المقدر بالله صاحب بلنسية الذي استدعاه (فسار إليه مرتاحاً وبدا في افهملتاحاً .. وكان المقدر يباهي بانحيازته الى سلطانه وايتاره لحضرته باستيطانه، ويحتفل فيما يرتبه له ويجريه وينزله في مكانه متى كان يوافيه)<sup>19</sup>.

و شاء القدر أن يموت المقدر بالله وايضاً أبو الوليد الباجي سنة 474 قبل دخول المرابطين من العدو المغربية إلى الأندلس في محاولة انقاذية كللت بالنصر في واقعة الزلاقة سنة 479، وباسترجاع بلنسية سنة 495 من أيدي النصارى والذين كانت قد سقطت بأيديهم سنة 487.

ومما فتح لابي الوليد الباجي بعض أبواب السياسيين أنه كان نجماً لامعاً في سماء الثقافة الأندلسية وإلى جانبه نجوم يشع اشعاعها العلمي في هذه الظروف القاسية، فقد كان الايمان القوي والحافز الديني باعثين إلى الحرص على المحافظة على السند العلمي، وكانت الوشائج الثقافية قائمة بين أعلام الأندلس وأعلام المشرق: فالرحلة في سبيل العلم ورواية الحديث يقوم بها الكثير من أهل الأندلس استكثاراً من الشيوخ وتشرفاً بالأسانيد وترسيخاً لدعائم العلوم الشرعية واللسانية<sup>20</sup> كان الباجي اماماً مقدماً في ذلك.

وتوفر كسب ابي الوليد الباجي وتيسرت حاله، وعظم جاهه لما قربته الرؤساء، وترسل للملوك واستعملوه في الأمانات وولوه القضاء وبعثوه في بعض السفارات وأجزلوا له الصلات، ولم يكن يرى حرجاً في قبول جوائزهم ، بل كان يقول عندما تذكر له صحبة السلطان: (لولا السلطان لنقلتني الذر من الظل الى الشمس) أو ما هذا معناه<sup>21</sup> .. وربما كانت هذه مرحلة لها خصوصيتها في مسيرته.

وهذا الموقف للباجي جلب له نقمة بعض الناس الذين لم يستسيغوا تقربه من السلاطين<sup>22</sup>. ولا بد من النظر لهذا الموقف من خلال النظرة الواسعة والمقاصدية للامام وهذا الموقف لا يعني ممالأة ملوك الأندلس الذين وجدهم بعد عودته في تنافر وتشاكس، وقد توزعت الرقعة الأندلسية بين أيديهم واحتدم النزاع بينهم، فقد كان الرجل من أفقه الناس بأحكام الله وأعرفهم بمقاصد

18 أنظر: ترتيب المدارك وتقرير المسالك - للقاضي عياض - ج 4 - ص 804 وما بعدها - مصدر سابق.  
19 قلائد العقيان - المؤلف: الفتحين خاقان بن أحمد بن غرطوج، أبو محمد (المتوفى: 247هـ) - طبعة: مصر - عام النشر: 1284هـ - 1866م - ج 1 - ص 187.

20 أنظر: فصول الأحكام - للقاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الله الباجي - ص 17 - 18 - مصدر سابق.  
21 أنظر: نفاطيم غصنا الأندلس الرطيب، ذكر وزيرها السلطان الدين بن الخطيب - شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ التلمساني (المتوفى: 1041هـ) - المحقق: إحسان عباس - دار صادر - بيروت - لبنان - ب 10 - ج 2 - ص 73.

22 أنظر: ترتيب المدارك وتقرير المسالك - للقاضي عياض - 804/4 - 805 - مصدر سابق.

شريعته التي لا ترضى تشتت الصفوف، وكان أكثرهم احساساً بالخطر الدايم من قبل الأعداء المغيرين. وقد أشار بعض المؤرخين إلى المحاولات الجادة والمسعى الحثيثة التي قام بها الباجي لتوحيد الكلمة وجمع الصفوف لاستعادة العز والكرامة. يقول ابن بسام عن الباجي: (لأول قدومه رفع صوته بالاحتساب، ومشى بين ملوك أهل الجزيرة لصلة ما انبت من تلك الأسباب، فقام مقام مؤمن آل فرعون). لو صادف أسماعاً واعية بل نفخ في عظام ناخرة، وعطف على أطلال دائرة بيد أنه كلما وفد على ملك منهم في ظاهر أمره لقيه بالترحيب وأجزل حظه بالتأنس والتقريب، وهو في الباطن يستجمل نزعته ويستنقل طلعتة، وما كان أفطن الفقيه - رحمه الله - بأمورهم، وأعلمه بتدبيرهم، لكنه يرجو حالاً تتوب، ومذنباً يتوب<sup>23</sup>.

ويقول المقرئ: "لما قدم من المشرق إلى الأندلس بعد ثلاثة عشر عاماً وجد ملوك الطوائف أحزاباً متفرقة، فمشببهم في الصلح، وهيجل ونهفيالظاهر، ويستنقلون نهفيالباطن، ويسترون نهفيالظاهر، ولم يفد شيئاً فالله تعالى يجازيهم عنيتة".

وهكذا واجه أغلب ملوك الطوائف دعوة الباجي بفتور وعدم اكتراث، وهناك من يرى أن بني هود حكام سرقسطة هم الذين قبلوا دعوتهم لشدة احساسهم بالخطر المجاور حيث كانت مملكتهم على الحدود الشمالية الشرقية تصارع المسيحيين.

وهناك من يرى احتمال اقامة الباجي بسرقسطة مدة سنوات توليه الدعوة إلى الجهاد بها حتى استعيدت (بربشتر) بعد سقوطها سنة 456.<sup>24</sup>

وتدلنا بعض النصوص الواردة في ترجمته وتراجم بعض تلاميذه أن الباجي كان يتنقل بين المدن والمراكز الأندلسية ويلقي دروسه بها ويواصل تطوافه بينها، مما أتاح لكثير من طلبة الأندلس أن يأخذوا عنه، ولكن المصادر لا تحدد تاريخ زيارته لكل مدينة ولا تفيض في بيان نشاطه بها، ورجح البعض أن يكون خلال رحلاته حاملاً راية الدعوة إلى الجهاد متوجهاً بدعوتهم إلى عامة الناس، ثم قال: (لعل همته وجهده ومسعاها هي التي حولت هذه المهمة إلى شكلها الرسمي بالنسبة له). وكان الباجي في كل ذلك يهدف إلى تكوين قوة تنصر الاسلام بالجزيرة الأندلسية ويلتئم بها شمل ملوك الطوائف وملوك المغرب المرابطين، ولكن عوامل الإنخزال كانت أقوى من جهوده<sup>25</sup>.

23 أنظر: فصول الأحكام - للقاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الله الباجي - ص 36 وما بعدها - مصدر سابق.

24 أنظر: أنظر: نفاطيمنغصنا الأندلس الرطيب - ج - 2 ص 77 - مصدر سابق.

25 أنظر: فصول الأحكام - مصدر السابق - ص 27.

ويبدو أنه لم يكن سعيداً بصحبة الرؤساء التي جنى منها مرارة الندم، فنصح ولديه بتجنبهم إلا عند الضرورة قائلاً: **اجْتَنِبَا صُحْبَةَ السُّلْطَانِ مَا اسْتَطَعْتُمَا، وَتَحَرَّيَا الْبُعْدَ مِنْهُ مَا أَمْكَنْتُمَا، فَإِنَّ الْبُعْدَ مِنْهُ أَفْضَلُ مِنَ الْعِزِّ بِالْقُرْبِ مِنْهُ؛ فَإِنَّ صَاحِبَ السُّلْطَانِ خَائِفٌ لَا يَأْمَدُفِينِ امْتَدَّحْنَ أَحَدُكُمَا بِصَحْبَتِهِ، أَوْ دَعَتْهُ إِلَى ذَلِكَ ضَرُورَةٌ، فَلْيَتَّقَلَّ لِمِنْ الْمَالِ وَالْحَالِ، وَلَا يَغْتَبْ عِنْدَهُ أَحَدًا، وَلَا يُطَلِّبْ عِنْدَهُ بَشْرًا، وَلَا يَعِصَ لَهُ فِي الْمَعْرُوفِ أَمْرًا، وَلَا يَسْتَنْزِلْ لَهُ إِلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّهُ يَطْلُبُهُ بِمِثْلِهَا<sup>26</sup>.**

ومن خلال ذلك نلاحظ تأثر الامام الباجي بالبيئة السياسية وتأثيره فيها مما يبرهن على حضور فقهه السياسي وقوة شخصية الفقيه فيه.

### المبحث الثالث

جوانب من فقه السياسة الشرعية عند الامام الباجي

سوف نتناول من خلال هذا المبحث الآراء الفقهية للعلامة الامام الباجي وذلك في محورين: المحور الأول: يتعلق بمواعظه السياسية وهي التي تبرز رؤيته

<sup>26</sup>أنظر: الوصية الولدية للإمام الباجي-مجلة المعهد المصري - 44/3/1 - 45.

في بعدها الفكري وتأسيسها الفقهي لا سيما في الفترة التي عاش فيها الامام وهي فترة شهدت ضعفاً واضطراباً للدويلات في تلك الحقبة.

المحور الثاني: يتناول بعض الأحكام الفقهية المؤسسة على السياسة الشرعية ورؤية الامام لذلك ومن أهم الكتب التي جمعت آراءه في السياسة الشرعية (فصول الأحكام وبيان ما مضى عليه العمل عند الفقهاء والحكام).

المحور الأول: المواعظ والارشادات السياسية:

وتمثل وصيته لولديه وهي المعروفة بالوصية الولدية منهجاً شاملاً في التعامل ومن ضمن ذلك التعامل السياسي جاء في وصيته: «طيعا مَنْ ولاة الله أمر كما، ما لم تُدعيا إلى معصية، فيجب أن تمتنع منها، وتبذُر لا الطاعة فيما سواها»<sup>27</sup>. والامام هنا ومن خلال هذه الوصية يبين رأي أهل السنة المخالف لما عليه الخوارج والمعتزلة وبعض من يذهب للخروج على الحاكم من غير احاطة ذلك بفقهِ سليم، والطاعة هنا تشمل الولاية في كل أبعادها وهي التي من خلالها ينضبط الأمر ولا يقع الاضطراب كما أن الامام يقيد ذلك بعدم الطاعة في المعصية وهذا مسـتفاد من قول الرسول: «السدْمَعُ وَالطَّاعَةُ عِلَّةٌ بِالْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، بِمَا عَيْدُ يَمُوتُ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَمُ لَا سَدْمَعُ وَلَا طَاعَةَ»<sup>28</sup>.

ومن مواعظه المفيدة أيضاً لولديه والتي تتصل بمنهج الولاية من منظور فقهي، القيام بحق الله سبحانه وتعالى في الفتوى والحكم يقول: «فإن بلغ أحدكم أن يسترعيه الله أمّةً بحكمٍ أو فتوىً فليتلل عدل جَهْدَهُ، ويجتنب الجورَ وغدره؛ فإن الجائر مُضادُّ الله في حكمه، كاذبٌ عليه في خبره، مغيرٌ بشريعته، مخالفٌ له في خليفته. قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَرْبَابَكُمْ﴾»<sup>29</sup>.

وقد روي أن الخلق كلهم عيالُ الله، وألَّحَبَّ الخلق إلى الله أحوطُهم (لعياله)<sup>30</sup> وروي:

عَبْدُ اسْتَدْرُ عَاهُ اللّاهِرُ «عِيَّةٌ»، فَلَا مِدْحُطٌ هَابِرٌ نَصْرِيَّةٌ، إِلَّا لَمْ يَجِدْ رَأِيَةَ الْجَنَّةِ»<sup>31</sup> فالواجب على المؤمن أن يتحرى العدل في القول والعمل، فيما يتعلق بنفسه، وفيما يتعلق بعلاقته بربه، وفيما يتعلق بعلاقته بالخلق.

27 أنظر: الوصية الولدية للامام الباقي - مصدر سابق.

28 أنظر: صحيح البخاري - المؤلف: محمد بن اسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي - تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر - دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) - ط1، 1422 هـ - ج9 - ص63.

29 سورة: المائدة (47).

30 حديث ضعيف. أنظر: حلية الأولياء - أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: 430 هـ) - السعادة - بجوار محافظة مصر، 1394 هـ - 1974 م - ج2 - ص102.

31 أنظر: صحيح البخاري: كتاب الأحكام، باب من استرعى رعية فلم ينصح - ج9 - ص64 - مصدر سابق.

ومن تحرّ العَدْلَ وفق إليه، فإنه إذا تحرّ الإنسان الصواب يسر الله له ذلك؛ لكن الإشكال أن يهمل الإنسان طلب العدل، ويتكل على رأيه ونفسه وكيفما اتفق فإنه يقول: لا يخلو الإنسان من أن يكون بين أجر وأجرين في حكمه.

ليس صحيحاً أنه يتسور الإنسان ما لا يعرف وما لا يحسن ثم يقول: «حَاكِمُفَاجٍ تَهْدَتْهُ مَلَأَ فِطْرًا حَاكِمًا فَلَهَا جُرَّانٌ، وَإِذَا حَاكِمُفَاجٍ تَهْدَتْهُ مَأْخُطًا، فَلَهَا جُرٌّ»<sup>32</sup>. ليدرس ذلك مسوغاً لأن يتسور كل أحد الحكم بين الناس في دقيق الأمر وجليله، ثم يقول: لا أخلو الأمر من أجر أو أجرين. إنما هذا فيمن استوفى واستكمل شروط الحكم والنظر بين الناس فلا بأس عند ذلك أن يحكم فإذا حكم وأصاب فله أجران وإن حكم وأخطأ فله أجر.

فليس في كل حكم يتولاه الإنسان يكون بين الأجر والأجرين في بعض الأحيان يكون الحاكم بين الاثنين ليس له أجر ولا أجران بل له إثم وذنب؛ لكونه حكم بغير علم أو لكونه ليس أهلاً للنظر والحكم بين الناس<sup>33</sup>.

ثم يقول أيضاً في أمر الطاعة: «عليكم بطاعة مَنْ ولاة الله أمر كما فيما لا معصية فيه لله تعالى، فإن طاعته من أفضل ما تتمسكان به وتعتصمان به من عاداكم وإياكم والتعريض للخلاف لهم، والقيام عليهم، فإن هذا فيه العطب العاجل، والخزي الأجل، ولو ظفرتُما في خلافكما، ونفذتُما فيما حاولتما، لكان ذلك سبباً هلاككما لما تكسبانه من المآثم، وتحدثان على الناس من الحوادث والعظام.

ثم مَنْ سعيئُما له، ووثقتُما به لا يُقدّمُ شيئاً على إهلاككما والراحة منكما، فإنّه لا يأمن أن تُحدثا عليه ما أحدثتُما له، وتنهضان بغيره كما نهضتُما به.

فالتزما الطاعة وملازمة الجماعة، فإنَّ السلطانَ الجائرَ الظالمَ أرفقُ بالناسِ منَ الفتنة وانطلاق الأيدي والألسنة.<sup>34</sup>

ثم يقول: «إبكم أمرٌ ممّن وُلّي عليكم، أو وصلت منه أذيةٌ إليكما، فاصبروا وانقبضوا وتحدّياً لأصرف ذلك عنكما بالاستتدْ زال والاحتمال والإجمال، وإلا فاحرّجا عن بلده إلى أن تصلحَ لكما جهته، وتعودَ إلى الإحسان إليكما نيئُهُ.

32 أنظر: صحيح البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، حديث رقم 7352 - المصدر السابق. وأنظر: صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ) - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ج 3 - ص 1342.

33 أنظر: التعليق علوصية الباجي لولديه - تأليف أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي - المتوفى سنة 474 هـ - لفضية الشيخ خالد بن عبد الله المصلح - ص 69 - 70.

34 أنظر: الوصية الولدية للإمام الباجي - مصدر سابق.

وإياكما وكثرة التظلم منه، والتعرض لذكره بقبيح يُؤثرُ عنه، فإن ذلك لا يزيدُهُ إلا حنقاً وبُغضةً فيكما، ورضاً بإضرارِ ه بكما.

وابدءاً بعدَ سدِّ هذه الأبواب عنكما بتركِ منافسة مَنْ نافسكما، ومطالبة مَنْ طالبكما، فإِنَّه يبدأ بهذه المعاني مَنْ يعتقد أنه لا يتوصل منها إلى محذورٍ، ولا يتشبَّث منها بمكروه، ثم يُفضي الأمرُ إلى ما لا يُريده، ولا يعتمدُ مَنْ مخالفةِ الرئيس الذي يقهرُ مَنْ ناواه، ويغلب مَنْ غالبه وعاداه).

ويقول أيضاً: (رأيتما أحداً قد خالف مَنْ وُلِّيَّه، أو قام على مَنْ أُسِنِدَ أمرُهُ إليه، فلا ترضياً فعله، وانقبضاً منه، وأغلقاً على أنفسكما الأبواب، واقطعاً بينكما وبينه الأسباب، حتى تنجلي الفتنة، وتنفضي المحذرة).

ثم ينصح باجتناب صحبة السلطان وغالباً ما أسس ذلك الامام على تجربته ومعرفة بالسلطين إذ يقول: اجتنبا صحبة السلطان ما استطعتما، وتحريراً البعدَ منه ما أمكنكما، فإنَّ البُعدَ منه أفضلُ مِنَ العزِّ بالقربِ منه؛ فإنَّ صاحبَ السلطانِ خائفٌ لا يَأْمَنُ، وخائِنٌ لا يُؤْمَنُ، ومُسيءٌ إنَّ أحسنَ، يَخافُ منه ويُخافُ بسببه، ويَدَّهَمُ اللهُ مِنْ أَهْلِهِ قَدَنَ، وإنَّ أبعدَ أْحْزَنَ، يحسُدُكَ الصديقُ على رضاه إذا رضي، ويتبرَّأ منك ولذكَ ووالداك إذا سَخِطَ، ويكْتُرُ لائموك إذا منع، ويقلُّ شاكروك إذا شبع. فهذه حالُ السلامةِ معه، ولا سبيلَ إلى السلامةِ مِمَّنْ يَأْتِي بعَفْظِنِ امْتُحِنَ أَحَدُكُمَا بصحبته، أو دَعَتْهُ إلى ذلك ضَرُورَةٌ، فليتَقَدَّلْ مِنَ المَالِ والحالِ، ولا يَغْتَبِ عِنْدَهُ أَحَدًا، ولا يُطالبُ عنده بَشْرًا، ولا يعصِ له في المعروفِ أمراً، ولا يستتِرْ لَه إلى معصيةِ الله تعالى، فإنَّه يطلبُه بمثلها، ويصيرُ عنده مِنَ أهْلِهِ حَظِيَّ عِنْدَهُ بِمِثْلِهَا فِي الظاهرِ، فإنَّ نَفْسَهُ تَمْتَقُّهُ فِي الباطنِ).<sup>35</sup> والامام في ذلك يورد هذه النصيحة وكأنه يرجح رأي أهل العلم الذين يحبذون الابتعاد عن السلطين والاقتراب منهم مخافة ما يلحق بهم من شرور وهذا لا ينفي ورود الرأي الآخر لبعض الفقهاء الذين يرون أن في الاقتراب من الحاكم ومخالطته مصلحة للأمة بنصحه وارشاده<sup>36</sup>.

وقد ساق الامام في مصنفه بعض النصوص المحذرة من القرب من السلطان والرضى بظلمه وذلك في مصنفه (سنن الصالحين وسنن العابدين)، قال سفيان الثوري: (كان خيار الناس وأشرفهم الذين يقومون إلى هؤلاء الأمراء

35 أنظر: الوصية الولدية للإمام الباجي.  
36 أنظر: الوصية الولدية للإمام الباجي.

فيأمر ونهم وينهونهم وكان آخرون يلزمون بيوتهم فكانوا لا ينتفع بهم ولا يذكرون ثم بقينا حتى صار الذين يأتونهم فيأمر ونهم شرار الناس والذين لزموا بيوتهم خيار الناس)<sup>37</sup>.

وقال قتادة: (العلماء كالمح إذا فسد شئ صلح بالملح وإذا فسد الملح لم يصلح لشئ)<sup>38</sup>.

وقال سحنون: (ما اسمجه بالعالم أن يؤتى إلى مجلسه فلا يوجد فيه فيقال إنه عند الأمير) وقال: (إذا أتى الرجل مجلس القاضي ثلاثة أيام متوالية بلا حاجة فينبغي أن لا تقبل شهادته)<sup>39</sup>.

والخلاصة في ذلك فإن الامام يجمع بين تجربته الغنية في مخالطة الحكام وأثر ذلك والنصوص الهادية والمرشدة وهو وكأنه في الظروف التي مر بها وحالة الاضطراب والتشاكس والاختلاف التي عاشتها الدويلات في الأندلس يرى أن الابتعاد عن السلطان وعدم معاونته على ظلمه هو الأولى مع اختيار مذهب عدم الخروج على الحاكم واجتناب الفتنة التي ان اشتعلت نارها قضت على الأخضر واليابس وهو ينسجم مع منهجه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

المحور الثاني: الأحكام الفقهية المؤسسة على السياسة الشرعية:

وللامام الباجي رؤيته واختياراته الفقيه في باب السياسة الشرعية وسوف نسوق بعض الاختيارات الدالة على ذلك ، قال الباجي في مقدمته لكتابه فصول الأحكام وبيان ما مضى عليه العمل عند الفقهاء والحكام: (لما رأيت ما ابتلي به الفقهاء والحكام من النظر والفتوى بين الأنام في الأحكام بادرت بتكتابي هذا خرجت غرر المحاضرة ورؤوس مسائل المناظرة مما لا يستغني الفقيه ولا الحاكم عن مطالعتها والوقوف على أصولها) وقد اخترنا بعض المسائل فيما يلي:

37 أنظر: سنن الصالحين وسنن العابدين - تأيف أبو الوليد سليمان بن خلف الله الباجي - تحقيق ابراهيم باحسن عبد المجيد - دار بن حزم - المجلد الأول ص 494.

38 أنظر: المصدر السابق - ص 494.

39 أنظر: المصدر السابق - ص 494.





والقول بالسجن والحكم به مما لا يختلف عليه في العصر الحديث بل أصبح السجن من أهم المؤسسات العقابية والتربوية مما يتطلب احاطته بالأحكام الفقهية المحققة لمقاصد الشريعة الاسلامية من العقوبة.

ج. الشهادة على خط الميت:

قال الامام:(وتتازع شيوخنا رحمهم الله في اجازة الشهادة على خطوط الموتى العدول فقال بعضهم: "الشهادة على خطوط الموتى جائزة". وبه مضى العمل عند علمائنا ، وقد شاهدت القاضي محمد بن عيسى قاضي الجماعة يحكم باجازة ذلك في صدقات النساء. وقال بعضهم:"الشهادة على خطوط الموتى العدول جائزة في مذهب مالك في جميع الاشياء". ولكن الذي مضى به العمل عندنا أنها لا تجوز إلا في الأحباس الموقوفة المعينة. قال القاضي الباجي رحمه الله : ومعنى هذا القول إذا كانت على غير معينين. واما ان كانت على معينين فلا تجوز الشهادة على الخطوط في ذلك، والله أعلم. قال ابن حبيب: وانما تجوز الشهادة على الخط دون الصدر)<sup>43</sup>.

وسقنا هذا للتدليل على على اجتهادات الامام الباجي واختياراته وفق ذهنيته الفقهية الفذة.

د. ما تجوز فيه شهادة النساء:

قال الامام الباجي: (وشهادة النساء في الولادة جائزة ، قلن: انه ذكر او انثى قال ابن القاسم وقال سحنون: يريد اذا شهد الرجال على الجسد. قال عيسى عن ابن القاسم: ويحلف مع شهادة النساء. وقال أصبغ: القياس لا تجوز لأن من شهدن فيه يصير نسباً قبل أن يصير مالاً ويورث بأدنى المنزلتين الا أن يشهد رجلان على جسد المولود فحينئذ تجوز).

قال القاضي: (وشهادتهن في خمسة أوجه جائزة دون الرجال: في الولادة ، والاستهلال ، والحيض ، والرضاع اذا فشا وعرف ذلك ، وفي عيوب النساء التي لا يطلع عليها الرجال)<sup>44</sup>.

ه. ما يعد من الضرر وما لا يعد منه:

أورد القاضي قال أبو زيد: لا يمنع الرجل من ضرب الحديد في داره حتى وان صنع ذلك في الليل والنهار إذا لم يقصد بذلك ضرر جاره. قال

43أنظر: فصول الأحكام - المصدر السابق - ص 135 - 136 .

44أنظر: المصدر السابق - ص 141.



لَيْسَتْ تَفْتِيهِمْ سَأَلِ جَاءَهُ أَمْ ذَلِكَ وَ يُدْتَمَلُّ أَنْ يَكُونَ أَتَى بِهِ لِيُشْهَدَ رَسُولَ  
اللَّهِ عَلَيْهِ ذَلِكَ .

وَلَوْ قَالَتْ لَهُ رُكُلُوكَ التَّدِيكُ مَبْجَلَاتُهُ مِثْلَ هَذَا؟ اسْتَفْهَامٌ عَنْ صِدْقَةِ  
هَذَا الذَّحْلِ إِذْ كَانَ مِنْهُ مَا يَمْنَعُهُ الشَّرْعُ وَمِنْهُ مَا يُبِيحُهُ وَيَقَالَ مَالِكٌ فِي  
الْعُدْبِيَّةِ وَالْمَوْأَزِ رِيَّتَيْهِ وَأَزْنُ لِيَدَّصَدَّقَ بِمَالِهِ كُلِّهِ فِي صِدْقَتِهِ قَدْ فَعَلَهُ  
لَوْ بَالِكُ الرُّبِنُ اللُّقْمُ سَيُؤْمَرُ مَنْ تَصَدَّقَ بِمَالِهِ كُلِّهِ عَلَى بَعْضٍ وَلَدِهِ  
أَكْرَهَهُ فَإِنْ فَعَلَ وَحِيزَتْ عَلَيْهِ لَمْ تُرَدَّ بَعْدُ .

لَوْ أَنَّ بِيَّ بُونَ بِيَّ بُونَ بِيَّ بُونَ بِيَّ بُونَ بِيَّ بُونَ بِيَّ بُونَ بِيَّ بُونَ بِيَّ بُونَ  
وَإِنَّمَا يَجُودُ كَثْرَتُهُ وَيُعْرَى مِنَ الْكَرَاهِيَّةِ إِذَا أُعْطِيَ الْبَعْضَ لَوْ جِهَهُ مَا  
مِنْ جِهَةٍ يُدْخَلُ بِهَا أَحَدُهُمْ أَوْ رَأَتْهُ لَوْ زَخَائِرُ يَظْهَرُ مِنْهُ فَيُخَصُّ  
بِذَلِكَ خَيْرُهُمْ عَلَى مِثْلِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>50</sup> .

وما نلاحظه أن الباجي شأنه شأن الفقهاء الكبار ينظر فيما هو قائم من  
أحكام ويورد تلك الأحكام وينسبها الى قائلها ثم هو من بعد ذلك اما أن  
يقرها أو يختار ما يرجحه وفق ما اتضح له من مرجح..

#### الخاتمة والتوصيات:

وفي خاتمة هذا البحث والذي تناولنا من خلاله فقه السياسة الشرعية عند  
الامام الباجي سقنا مبحثاً للتعريف بالسياسة الشرعية من حيث المفهوم  
والمقاصد وما ورد في الفقه المالكي حول ذلك ثم نظرنا في الفصل الثاني  
إلى البيئة السياسية التي عاش فيها الامام الباجي وقد امتازت بالاضطراب  
الشديد والضعف السياسي والانخزال الذي أدى الى ظهور العديد من  
الدويلات الضعيفة والمتشاكسة وهو السبب الذي قاد الى ضياع الدولة بعد  
ذلك وقد عركت التجارب والاسفار والتنقل بين المشرق والمغرب شخصية  
الامام الباجي وانضجته فاكنتسب رؤية سياسية نافذة فبذل جهده وطاقته من  
أجل احياء روح الوحدة بين الامراء وخالطهم بقصد الاصلاح وامتلاك  
القدرة على تقديم نصائحه ودروسه العلمية للفقهاء ولطلبة العلم بل استحث  
هؤلاء الامراء على الجهاد والعمل من أجل الحفاظ على دولة الاسلام غير  
أنه لم يجد القبول في كثير من الأحيان. ثم تناولنا في الفصل الثالث فقه

50 انظر: المنتقى شرح الموطأ - تاليف القاضي أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي - راجعه وخرج أحاديثه محمد  
محمد تامر - القاهرة - مكتبة الثقافة الدينية - ط204 - ص 496.

السياسية الشرعية عن القاضي ابي الوليد الباجي وذلك من خلال محورين المحور الأول وقفنا فيه على الارشادات والمواعظ التي وصى بها ولديه وما ساق من نصوص حذرت وزهدت في الاقتراب من الحكام ومخالطتهم إلا اذا دعت الضرورة إلى ذلك واستعان في ذلك بفه رشيد وتجربة ثرة . وفي المحور الثاني ذكرنا بعض الاختيارات الفقهية التي رآها واطمأن اليها فيما تعلق بحكم القاضي وبالمعاملات المالية وغيرها ومن خلال ذلك نرى أن الامام الباجي قد ورث علماً غزيراً ونافعاً ونخلص إلى التوصيات الآتية:

1. العمل على جمع الآراء والاختيارات في السياسة الشرعية التي ذهب إليها الامام الباجي واخضاعها للدراسة المقارنة.
2. قراءة الكسب السياسي للامام الباجي في علاقته بالحكام وأثر ذلك على مجتمعه وعلى شخصيته ومنهج اختياراته.
3. جمع المواعظ والارشادات التي ذهب اليها الامام الباجي في التوجيه السياسي وقراءتها قراءة معاصرة والعمل على نشرها ليستفيد منها العلماء في العصر الحديث.
4. العمل على استكمال القراءة الشاملة لكنوز الفقه المالكي لاعطاء تصور متكامل عن الجوانب الفقهية والسياسية والأصولية والتزكوية ذات المرجعية الواحدة ما يخدم التراث الاسلامي بشكل عام.



18. السياسة الشرعية والفقہ الإسلامي - عبد الرحمن تاج - ط1 1953م - مطبعة دار التأليف - مصر.
19. فصول الأحكام وبيان مما مضى عليه العمل عند الفقهاء والحكام- للقاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الله الباجي - تحقيق وتقديم الدكتور/ محمد أبو الأجفان - دار ابن حزم - ط1 - 2002م ..
20. فقه النوازل قضايا فقهية معاصرة - بكر عبد الله أبو زريد - مؤسسة الرسالة.
21. قلائد العقيان - المؤلف: الفتح بن خاقان بن أحمد بن غرطوج، أبو محمد (المتوفى: 247هـ) - طبعة: مصر - عام النشر: 1284هـ - 1866م .
22. مذكرة أصول الفقه على روضة لاناظر - الشيخ الشنقيطي - ص168 - وأنظر مقاصد الشريعة عند الامام مالك - د. محمد أحمد القياتي - دار السلام - ط1 - 2009 - ص156.
23. معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء - د. نزيه حماد - المعهد العالمي للفكر الإسلامي - الولايات المتحدة الأمريكية - ط1 1993 .
24. تاريخ الاندلس في عهد المرابطين والموحدين ليوسف أشباخ.
25. التعليق على وصية الباجي لولديه - تأليف أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي - المتوفى سنة 474 هـ - لفضيلة الشيخ خالد بن عبد الله المصلح.
26. الوصية الولدية للإمام الباجي - مجلة المعهد المصري.